تحرك عاجل

تمديد اعتقال مريم الخواجة

مدِّد أمر احتجاز مريم الخواجة حتى 16 سبتمبر/أيلول. وهي سجينة رأي معتقلة بالعلاقة مع عملها من أجل حقوق الإنسان.

حيث مثلت **مريم الخواجة** أمام قاضي محكمة جنائية أدنى، في 6 سبتمبر/أيلول، لمراجعة قرار توقيفها لفترة ما قبل المحاكمة. وهي سجينة رأي محتجزة بالعلاقة مع عملها من أجل حقوق الإنسان. ومتهمة "بالاعتداء على رجال الشرطة" في مطار البحرين الدولي، في العاصمة المنامة. وجرى تمديد احتجازها 10 أيام، حتى 16 سبتمبر/أيلول. وترى منظمة العفو الدولية أنه قد جرى استهداف مريم الخواجة بسبب جهودها التي لا تكل لكشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في البحرين منذ 2011، وأن تهمة الاعتداء على رجال الشرطة تبدو غير معقولة.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن مريم الخواجة فوراً ودون قيد أو شرط، نظراً لكونها سجينة رأي استهدفت بسبب أنشطتها السلمية الت دأبت على القيام بها؛
- لحضها على توفير الحماية لها من التعذيب وسواه من ضروب سوء المعاملة.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 21 أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى:

الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص ب 555
قصر الرفاع، المنامة، البحرين
فاكس: 4587 1766 973+ (يرجى مواصلة المحاولة)
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص ب 13، المنامة، البحرين
فاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص ب 450، المنامة، البحرين

فاكس: 1284 1753 973+

بريد إلكتروني: minister@justice.gov.bh

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم القاكس البريد الإلكتروني أسلوب المخاطبة

كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل UA 225/14. للمزيد من المعلومات:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/025/2014/en

تحرك عاجل
تمديد اعتقال مريم الخواجة

معلومات إضافية

مريم الخواجة هي المدير المشارك "لمركز الخليج لحقوق الإنسان" وابنة الناشط البارز عبد الهادي الخواجة، وهو سجين رأي، وأحد 13 ناشطاً معارضاً مسجونين في البحرين. ومنذ بدء الانتفاضة في البحرين في 2011، ظلت مريم الخواجة تسلط الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، وتناضل بلا كلل من أجل الإفراج عن والدها وعن الآخرين. وتحمل الجنسيتين الدنمركية والبحرينية، وظلت تعيش خارج البحرين لعدة سنوات. وأثناء اعتقال نبيل رجب، مدير "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، قامت بدور مدير بالوكالة "لمركز البحرين لحقوق الإنسان". وما بين 1 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، نظّم المركز حملة بعنوان "أوقفوا الإفلات من العقاب في البحرين". وأثناء الحملة، نشر المركز أسماء الأشخاص الذين ارتأى أنهم مسؤولون عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في البلاد، أو شاركوا فيها.

وقبض عليها في 30 أغسطس/آب فور وصولها إلى مطار البحرين الدولي في المنامة. حيث قام رجال الشرطة بتفتيشها ورفضوا، على ما يبدو، إعادة هاتفها النقال إليها. وأبلغت ابتداء أن ثمة دعوى قضائية في انتظارها. وفي تلك الليلة، استجوب النائب العام مريم الخواجة، بحضور محاميها، بالعلاقة مع حادثة المطار. ورفضت مريم الإجابة على أسئلة النائب العام لأنه لم يسمح لها بالتحدث إلى محاميها قبل الاستجواب أو أثناءه. ووجهت إليها تهمة "الاعتداء على ضباط شرطة أثناء قيامهم بواجباتهم" واعتقلت لسبعة أيام على ذمة التحقيق. وهي الآن محتجزة في "مركز احتجاز النساء في مدينة عيسى"، جنوب المنامة.

وفي 4 سبتمبر/أيلول، ردت النيابة العامة على رسالة بعثت بها منظمة العفو الدولية وطلبت فيها توضيحاً لأسباب القبض على مريم الخواجة، ولوضعها الحالي. وجاء الرد بأن مريم الخواجة قد وصلت إلى مطار البحرين حاملة جواز سفر دنمركي دون تأشيرة دخول. وأضاف أنها أهانت رجال الشرطة واعتدت عليهم عندما قيل لها إنها تحتاج إلى تأشيرة دخول. وفي 7 سبتمبر/أيلول، قالت النيابة العامة في رد آخر على منظمة العفو الدولية إنها قد وجهت إلى مريم الخواجة تهمة ارتكاب "جنحة" باعتدائها على رجال الشرطة وقدمت تقريرين طبيين تفيدان بأن رجلي شرطة قد تضررا. وذكر التقريران الطبيان أن رجلي الشرطة يعانيان، على التوالي، من "آلام ناجمة عن إصابات في كلا الجنبين والقدم اليمنى" و"آلام ناجمة عن إصابات في الجنب الأيمن والظهر والإبهام الأيمن وسحجات في اليد اليسرى". وأنكرت مريم الخواجة ومحاميها وقوع حادثة الاعتداء. وفي وقع الحال، رفع المحامي شكوى بالوكالة عنها أمام النيابة العام في 7 سبتمبر/أيلول، متهماً الشرطة بالاعتداء عليها في المطار.

وحضت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين تابعة للأمم المتحدة حكومة البحرين، في 5 سبتمبر/أيلول، على الإفراج عن مريم الخواجة، قائلة ما يلي: "إن احتجاز الآنسة الخواجة ليس سوى تدبير انتقامي جلي آخر ضد الأفراد الذين يرفعون راية حقوق الإنسان في البلاد". يرجى زيارة الموقع:
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14992&LangID=E

وكانت مريم الخواجة قد قدمت إلى البحرين لزيارة والدها، سجين الرأي عبد الهادي الخواجة، الذي كان قد أعلن إضراباً عن الطعام في 25 أغسطس/آب احتجاجاً على اعتقاله واحتجازه التعسفيين. وقد تبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي ودعت إلى الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط عقب الحكم عليه بالسجن المؤبد، بناء على محاكمة جائرة، بالعلاقة مع دوره في احتجاجات 2011 المناهضة للحكم في البحرين. وتعتقد المنظمة أنه سجن لسبب وحيد هو ممارسته حقه في حرية التعبير والتجمع. وخلص فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي، في مايو/أيار 2012، إلى أن عبد الهادي الخواجة محتجز احتجازاً تعسفياً، ودعى إلى الإفراج عنه فوراً. يرجى العودة إلى التحرك العاجل UA 166/14:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/023/2014/en

وقبض على شقيقة مريم الخواجة، زينب الخواجة، عدة مرات ما بين 2011 و2014، وقضت سلسلة من الأحكام القصيرة بالسجن بطيف من التهم. وشملت هذه "تدمير ممتلكات حكومية" و"إهانة رجل شرطة" و"التجمع غير المشروع" و"القيام بأعمال شغب" و"التحريض على كراهية النظام". وتبنتها منظمة العفو الدولية كسجينة رأي لما ارتأته من أنها قد سجنت لا لشيء إلا لممارستها حقها في حرية التعبير والتجمع.

الاسم: مريم الخواجة